هيئة التشريع والرأي القانوني
Legislation & Legal Opinion Commission

الوساطة في المنازعات وأثرها على تطور المنظومة العدلية في مملكة البحرين

إعداد وتقديم : د وفاء جاسم الوافي

أستاذ مساعد بقسم القانون الخاص ومدير مكتب ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي بكلية الحقوق جامعة البحرين

دور التشريع في دعم المنظومة العدلية في مملكة البحرين

هيئة التشريع والرأي القانوني
Legislation & Legal Opinion Commission

- الرؤية الاقتصادية ٢٠٣٠ التي أطلقها مجلس التنمية الاقتصادية هي رؤية شاملة وطويلة الأمد.
- **مبادئ الرؤية هي :الاستدامة والتنافسية والعدالة .**
- وضعت الرؤية ضمن طموحاتها تطوير التشريعات البحرينية والجهاز القضائي باعتباره أحد المتطلبات والخطوات اللازم القيام بها لتحقيق أهداف الرؤية .
- لأنه خلال التشريع نوفر التنظيم القانوني لجميع المعاملات من لحظة نشوئها والتنظيم اللازم في مرحلة حسم أي خلاف حولها.
- **إذاً من خلال التشريعات نضمن ونوفر الحماية اللازمة للمجتمع في الحفاظ على الحقوق وتحقيق العدالة.**

هيئة التشريع والرأي القانوني
Legislation & Legal Opinion Commission

أهم مظاهر دعم تطوير المنظومة العدلية

➢ **لا يمكن ان يكتمل تطوير المنظومة العدلية الا بعمل إصلاحات قانونية تتمثل أبرزها في:**

- ✓ تعديل القوانين المنظمة للأعمال التجارية والافلاس وقوانين الشركات التجارية.
- ✓تقوية النظام القضائي بجعله نظاما أكثر استقلالية.
- ✓تقصير عمر التقاضي.
- ✓ تسهيل وسائل فض النزاعات البديلة كالوساطة.
- ✓رفع مهنية وكفاءة منتسبي الجهاز القضائي والقانوني عن طريق التدريب المهني للقضاة والمحامين وزيادة المعاهد القضائية والقانونية.

هيئة التشريع والرأي القانوني
Legislation & Legal Opinion Commission

تعزيز الوصول إلى العدالة وتطوير الإجراءات القضائية

- من خلال مجموعة التشريعات الحديثة التي تهدف إلى تطوير البنية التشريعية بمملكة البحرين، بما يستجيب لمتطلبات رؤية مملكة البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠، وتحقيق مبادرات تعزيز الوصول إلى العدالة

- صدر عن حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه، مجموعة هامة من المراسيم، منها: المرسوم بقانون ٢٢ لسنة ٢٠١٩ بشأن قانون الوساطة. المرسوم رقم (٢٨) لسنة ٢٠٢١ بتعديل بعض أحكام قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية، والمرسوم بقانون رقم (٢٧) لسنة ٢٠٢١ بتعديل بعض أحكام قانون السلطة القضائية، والمرسوم بقانون رقم (٢٦) لسنة ٢٠٢١ بتعديل بعض أحكام القانون بشأن غرفة البحرين لتسوية المنازعات الاقتصادية والمالية والاستثمارية.

المبادرة الاستراتيجية للوصول للعدالة
أغسطس 2021

هيئة التشريع والرأي القانوني
Legislation & Legal Opinion Commission

أطلقت وزارة العدل المبادرة الاستراتيجية بشأن تعزيز الوصول إلى العدالة 2021-2025 والتي تضمنت سبع محاور بهدف تحقيقها خلال خمس سنوات، وتهدف إلى تعزيز الوصول إلى العدالة بمفهوم أشمل وأوسع، ضمن الاستمرار في تطوير العمل القضائي والقانوني، وضمان التنافس الحر في كافة المعاملات وتوفير أقصى درجات الشفافية والنزاهة في القطاعين العام والخاص.

ترتكز على محاور أساسية جامعة تستهدف تطوير بيئة العمل القانوني والقضائي وتعزيز العدالة بالمملكة،

وتتلخص محاور المبادرات في:

تعزيز دور المرخصين لفض المنازعات والاستعانة بالقطاع الخاص، وخدمة الجمهور، وزيادة القدرة على التنبؤ بالأحكام، وتطوير الإجراءات القضائية والمحاكم الرقمية، وتطوير ممارسة المهنة القانونية، وتعزيز اجراءات العدالة الجنائية، وتطوير بيئة حماية الأسرة والطفل. كما أن المبادرات تتضمن **تحفيز بيئة الوصول إلى العدالة داخل وخارج إطار المحاكم، وأن تكون هناك آليات رسمية وغير رسمية قادرة على تحقيق العدالة وتعزيز مبدأ سيادة القانون يمكن اللجوء إليها للنظر في تسوية الاختلافات أو المطالبات بأسلوب مختلف وبأدوات متعددة وسريعة، وأن تكون هذه الآليات قانونية، وغير نزاعية في أغلبها، تعتمد على رضا الأطراف ويلعب فيها القطاع الخاص دوراً محورياً.**

هيئة التشريع والرأي القانوني
Legislation & Legal Opinion Commission

نستنتج أن

✓أن المبادرة تدعم تعزيز الآليات الرسمية وغير الرسمية وجعها أكثر فعالية في

تسوية النزاعات عبر اعتماد مسارات إجرائية متعددة سواء أكانت قضائية أو

رضائية أو اتفاقية.

هيئة التشريع والرأي القانوني
Legislation & Legal Opinion Commission

كيف نظم المشرع البحريني فض النزاعات؟

القضاء
(المحاكم)

الوسائل البديلة
لفض النزاع

تنظيم المشرع البحريني من الوسائل البديلة لفض النزاع

هيئة التشريع والرأي القانوني
Legislation & Legal Opinion Commission

١. أنشأ غرفة البحرين لتسوية المنازعات
٢. نظم عقد الصلح في القانون المدني
٣. نظم المشرع التسوية الودية للمنازعات الجماعية في قانون العمل و قانون النقابات العمالية.
٤. نظم قواعد التحكيم التجاري في قانون مستقل
٥. استحدث التوفيق مكتب التوفيق الأسري
٦. البحرين هي المقر الرسمي لمركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون.
٧. الوساطة وهي موضوع هذه المحاضرة، فقد نظمها بموجب المرسوم بقانون ٢٢ لسنة ٢٠١٩ .

نستنتج أن

✓مملكة البحرين بيئة صديقة لوسائل فض النزاعات البديلة وذلك لوجود قوانين محلية تنظم للجوء لهذه الوسائل في البحرين وما يثبت ذلك حرص المشرع على تنظيم آلية تنفيذ أحكام التحكيم واتفاقيات التسوية الودية .

الوساطة و رؤية مملكة البحرين ٢٠٣٠
هل بينهما صلة؟

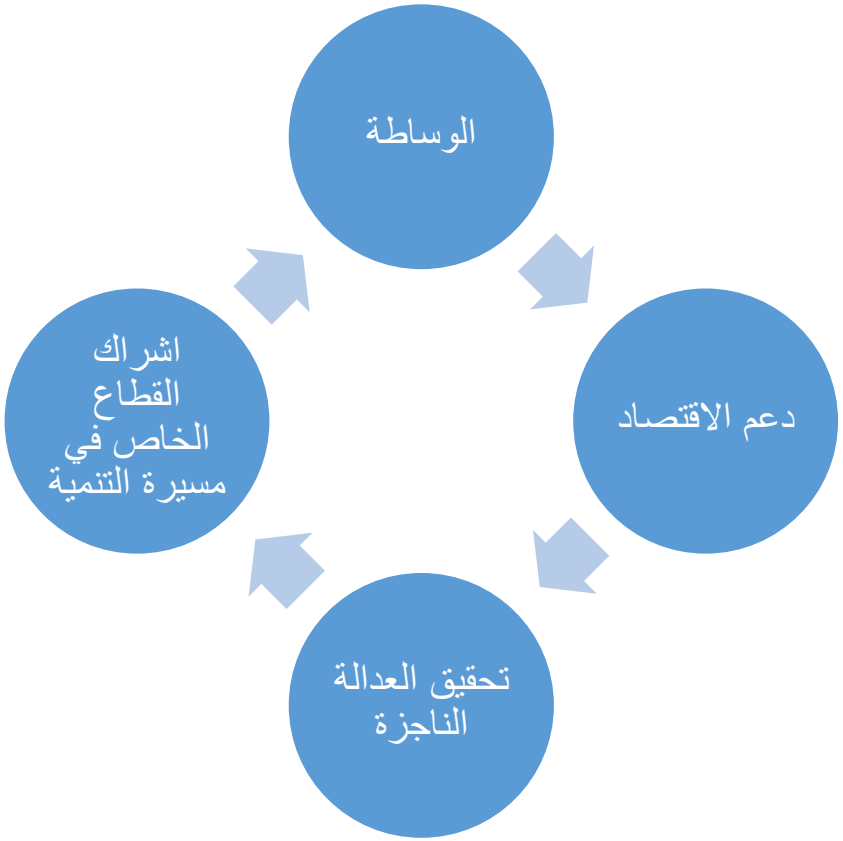

هيئة التشريع والرأي القانوني
Legislation & Legal Opinion Commission

الوساطة في التشريع البحريني

- المرسوم رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٩ ليضع القواعد التنظيمية للطريقة والكيفية التي تجرى بها الوساطة سواء قبل إحالة النزاع إلى المحاكم أو أثناء نظر النزاع أمامها، والشروط الواجب توافرها في الوسيط وكيفية اختياره.
- أنيط بوزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف وبعد موافقة المجلس الأعلى للقضاء إصدار اللائحة التنفيذية.
- وتضمنت اللائحة تنظيماً لإجراءات الوساطة في المسائل التجارية بصورة أكثر تفصيلاً، حيث حددت شروط وإجراءات القيد في جدول الوسطاء، والمدد، وشروط انعقاد جلسات الوساطة، وتنحي الوسيط ورده، وإجراءات انتهاء الوساطة والاعفاء من الرسوم.

أنواع الوساطة في التشريع البحريني

١. **الوساطة في المسائل المدنية والتجارية:** قرار رقم ١٢٦ لسنة ٢٠١٩

٢. **الوساطة في المسائل الجنائية :** قرار رقم ٣٢ لسنة ٢٠٢٠

٣. **الوساطة في المسائل الشرعية: قرار** رقم ٩٦ لسنة ٢٠٢١ .

- المشرع البحريني استثنى من نطاق تطبيق هذا القانون **المسائل التى لا يجوز فيها الصلح،** من دون أن يحدد نوعية للمسائل التي تجوز فيها الوساطة، وهو ما يعني أن القانون سن نظام الوساطة لتسوية كل أنواع المنازعات دون تحديد، بما فيها المنازعات المدنية والتجارية والجنائية والشرعية، وهو ما أكدت عليه المادة ١٨ من القانون، حينما قررت صراحةً تفويض الوزير المعني بإصدار القرارات اللازمة لتنظيم الوساطة في المسائل الشرعية والجنائية.

هيئة التشريع والرأي القانوني
Legislation & Legal Opinion Commission

هل المشرع البحريني يحث على اللجوء للوساطة؟

- ✓المادة ١٢ م قانون الوساطة: اذا تم تسوية النزاع بالوساطة يكون لاتفاق التسوية قوة السند التنفيذي بعد توثيقه أو التصديق عليه من قاضي المحكمة
- ✓فقد نص في المادة ١٥ من القانون، على الإعفاء من الرسم القضائي إذا تمت التسوية في أثناء نظر الدعوى.
- ✓ وقدد حددت المادة ١٥ من اللائحة التنفيذية حالات الإعفاء، وقررت الإعفاء بنسبة ١٠٠% من الرسم القضائي إذا تمت التسوية خلال شهر واحد من قيد الدعوى، وبنسبة ٥٠% إذا تمت التسوية خلال أربع شهور، بما يحفز الأطراف على اللجوء إلى الوساطة ويمكنهم من استرجاع الرسوم القضائية في حال إتمام التسوية

- ✓وأكددت على هذا الاعفاء اللوائح الإجرائية الخاصة بالدعاوى التجارية. وبالدعاوى المدنية في الجزء الخاص بنظام إدارة الدعوى.نص المادة ١٨ ، فقرة ب: يعفى الأطراف من الرسوم القضائية المقررة كليا بخصوص ما تمت تسويتة من النزاع اذا تم إيداع هذا الاتفاق خلال شهر من تاريخ قيد الدعوى، ويعفى من نصف الرسم اذا تم إيداع الاتفاق خلال اربعة اشهر من تاريخ قيد الدعوى.
- ✓ وايضا قرار ٣٥ بإصدار لائحة إجراءات دعاوى المطالبات الصغيرة نص المادة ١٣: فقرة ب :يعفى رافع الدعوى من الرسم كليا او جزئيا بخصوص ما تم تسويته من النزاع اذا تم إيداع اتفاق التسوية خلال مدة إدارة الدعوى.

ماهي امتيازات الوساطة؟

- ✓ بساطة الإجراءات والبعد عن الشكليات: وهو ما يوفر الوقت والجهد والمال، فالوقت لدى التاجر والمستثمر له ثمنه او هو كما يقول المثل الإنجليزي المعروف:

Time is money.

- ✓المرونة: فلا تقيد الوسيط والأطراف، بل لهم حرية تحديد المهل والمكان.
- ✓السرية: فإجراءات الوساطة لا علانية فيها ومن واجب على الوسيط الحفاظ على سرية وخصوصية المعلومات التي يعرفها.الا ما كان افشاؤها لازما بمقتضى القانون أو بقصد منع ارتكاب جناية أو جنحة أو ابلاغ عن وقوعها.
- ✓لا يشترط أن تكون الجلسات بحضور الطرفين، وليس من الواجب إحاطة باقي الأطراف بما سلم للوسيط من معلومات إلاّ بموافقه صاحبها.
- ✓وسيلة ودية : لا تؤدي الى قطع العلاقات بين الطرفين بعد انتهاء الوساطة، فهي عدالة مريحة، ذلك أنها تجعل من الممكن خلق مواقف "مربحة للطرفين. فلا يكون فيها غالب أو مغلوب كما في القضاء أو التحكيم.

➢ **ولكن هل يمكن اعتبار الوساطة أنها قليلة التكاليف والمصروفات؟**

هيئة التشريع والرأي القانوني
Legislation & Legal Opinion Commission

هل تدعم الوساطة الاقتصاد؟

- ✓ المعاملات التجارية سواء المحلية او الدولية قائمة على: السرعة، الثقة، فالتاجر لا يريد تعطيل معاملته وكلما زادت المعاملات التجارية، كلما زادت فرصة النزاعات
- ✓المستثمر يريد الأمان القانوني والاجرائي قبل ان يتخذ قرار الاستثمار في قطاع معين وقبل ان يختار اين يستثمر أمواله.
- ✓الوساطة تسهم في خلق بيئة استثمارية محفزة في مملكة البحرين، باعتبارها وسيلة فاعلة لتسوية المنازعات المدنية والتجارية ترتكز في جوهرها على اتاحة الفرصة للأطراف المتنازعة للتفاوض و الحوار وتقريب وجهات النظر بمساعدة وسيط محايد محاولة منه التوسط لحل ودي يكفل المحافظة على حقوق جميع أطراف النزاع من خلال إبرام اتفاق ينهي الخصومة ويحوز قوة الأمر للمضي به، وله حجية مطلقة على جميع أطراف النزاع.
- ✓ يؤدي اللجوء لوسائل التسوية الودية الى تخفيف العبئ على المحاكم.

من هو الوسيط؟

- عرف القانون رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٩ الوسيط بأنه شخص طبيعي او اعتباري او أكثر يعهد اليه أطراف النزاع بالوساطة تسوية النزاع بينهم.

- **ولكن هل نستطيع ان نقول ان الوسيط يجمع بين دور القاضي والخبير؟**

الوسيط شخص متخصص في مجال معين، ولكن لا يقوم بفرض أي حل على الطرفين إنما يحاول من خلال الاجتماعات المنفردة مع كل طرف أو الاجتماعات المشتركة أن يحفز الطرفين ويسهل عملية التفاوض بينهما ومن هنا تأتي الخاصية المهمة جداً لعملية الوساطة، وهي أن النتيجة في النهاية يقوم بتصميمها وتحديد معالمها وبنودهاوالاتفاقعليها الطرفان، ولا تُفرض عليهما من جهة ثالثة مثل مثلاً هيئة محكمة أو هيئة تحكيم.

أهمية دور الوسيط

- ✓يعود بالأطراف لأرضية الواقع.
- ✓ يحاول أن يبين لكل طرف المنظور من وجهة نظرالطرف الأخر.
- ✓يبحث عن حلول مبتكرة للطرفين للوصول لحل مرض لهما معا.

الوساطة وفقا الى حكم محكمة التمييز
طعن رقم ٨١٥ لسنة ٢٠٢٢

- من المقرر أن نظام التوفيق أو الوساطة يرمي إلي تدخل شخص ثالث من الغير للتقريب بين الطرفين للتوصل إلي صلح أو تسوية ودية بينهما وهذا الشخص ليس محكماً إذ ليس له سلطة الفصل في النزاع بحكم ملزم ،إنما هو يعرض اقتراحات على الطرفين للتوفيق بين وجهة نظر كل منهما ،دون أن تكون له سلطة فرض أي تسوية عليهما وتنتهي مهمة الوسيط إذا نجح في مهمته بإبرام الطرفين تسوية صلح تكون هذه التسوية هي الملزمة لطرفيها بعد إبرامها وإذا لم تتم تسوية الصلح فإن توصية الوسيط لا تمنع الطرفين من الالتجاء بشأن خلافهما إلي القضاء أو التحكيم حسب الأحوال وهذه القواعد العامة تتفق تماماً مع أحكام قانون الوساطة لتسوية المنازعات والصادر بالمرسوم بقانون رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٩.
- كما أن اتفاق الطرفين على اللجوء أولاً إلي التوفيق أو الوساطة ، ثم اللجوء إلى التحكيم إذا لم يرتض أحد الطرفين ماينتهي إليه الوسيط فمثل هذا الاتفاق يلزم الطرفين كما يلزم هيئة التحكيم بحيث أنه لا يجوز لأي طرف اللجوء مباشرة الى التحكيم قبل استنفاذ وسيلة التوفيق.

هيئة التشريع والرأي القانوني
Legislation & Legal Opinion Commission

كيف يتم اختيار الوسيط؟

- قانون الوساطة البحريني لم يقصر على الأطراف حق اللجوء إلى وسطاء معنيين دون غيرهم، بل نص صراحةً في المادة ٩ من القانون على أن تكون تسمية الوسيط **باتفاق الأطراف**، سواء كان الوسيط من الوسطاء المعتمدين أو الخارجيين، كما قدم القانون المساعدة اللازمة للأطراف **في حال عدم الاتفاق** على تسمية الوسيط، وأجاز اللجوء إلى المحكمة لطلب تسمية الوسيط، وتقوم المحكمة في هذه الحالة بتسمية وسيط من الوسطاء المعتمدين.

هيئة التشريع والرأي القانوني
Legislation & Legal Opinion Commission

قواعد الإفصاح : Code of disclosure

- تعني تنظيم ما يتعلق بالتزام الوسيط بأن يفصح عن كل ما يتعلق بمراحل الوساطة .
- فهو الالتزام بالإفصاح في مرحلة ما قبل الوساطة في مرحلة للوساطة، ومرحلة ما بعد الوساطة .
- فيتعين عليه مثلا يفصح للأطراف عن الكيفية التي ستتم بها الوساطة، أي معلومات عن أي أسباب تتعلق باستقلاله او حيدته، معلومات السرية، معلومات تعارض المصالح، معلومات الجهات المعتمد لديها

أهمية التزام الوسيط بالإفصاح

- ✓دعم حق تقرير المصير للأطراف.
- ✓بناء الثقة في مصداقية المهنة من خلال وجود ممارسة موحدة.
- ✓توفير قدر أكبر من الشفافية واليقين للأطراف بشأن كيفية معالجة قضيتهم.
- ✓تزويد القاضي بمجموعة من (المعايير الخاصة) بكل حالة والمتفق عليها بشكل متبادل
- ✓يكفل الرقابة اللازمة على أعمال الوسيط

شكل اتفاق الوساطة

- يعد اتفاق الأطراف على الوساطة كنقطة البداية في إجراءات الوساطة.
- اذا يخضع للأحكام العامة الخاصة بشروط صحة العقد.

ويأخذ هذا الاتفاق اما:

- ✓ صورة شرط في العقد
- ✓ أو مشارطة يتفق عليها الطرفان للالتجاء إلى الوساطة لتسوية نزاعهم

هيئة التشريع والرأي القانوني
Legislation & Legal Opinion Commission

إجراءات الوساطة

المبدأ هو: سلطان الإرادة

اذ يجوز للأطراف الاتفاق على القواعد التي تحكم الوساطة أو الطريقة التي تجري بها، وعند عدم الاتفاق على ذلك، يكون للوسيط الحق في اجراء الوساطة طبقا للقواعد أو الطريقة التي يراها مناسبة ، مع مراعاة رغبات الأطراف وظروف الوساطة ، بما لا يخالف النظام العام.

هيئة التشريع والرأي القانوني
Legislation & Legal Opinion Commission

صلاحيات الوسيط

- أن تشريع الوساطة البحريني تميز على عدد من التشريعات المقارنة المعنية بتنظيم الوساطة لتسوية المنازعات في مختلف الدول، بعد أن قرر صلاحيات أوسع للوسيط تمكنه من القيام بمهام عمله بأريحية وتمكنه من مساعدة أطراف النزاع على الوصول إلى اتفاق تسوية مرضي لهما، ومن تلك الصلاحيات إمكانية تحديد القواعد التي تجري بها الوساطة في حال عدم اتفاق الأطراف طبقًا لما ورد في نص المادة ٩ من اللائحة التنفيذية لقانون الوساطة البحريني، بالإضافة إلى إمكانية اقتراح الحلول المناسبة على الأطراف لتسوية النزاع دون إمكانية فرض هذه الحلول طبقًا لما ورد في المادة ١٠ من ذات اللائحة، فضلاً عن إمكانية الكشف لأطراف الوساطة عن ما تقدم به أحد أطرافها ما لم يشترط الأخير سريتها طبقاً لما ورد في المادة ٦ من قانون الوساطة.

كيف تنتهي الوساطة؟

- ابرام الأطراف لإتفاق الصلح (حققت الوساطة الغاية منها).
- إعلان أحد الأطراف رغبته في عدم استمرارها.
- إعلان الوسيط بعد التشاور مع الأطراف عدم جدوى استمرارها (انتهاء دون تحقيق الغاية).

هيئة التشريع والرأي القانوني
Legislation & Legal Opinion Commission

كيف تنفذ اتفاقية التسوية؟

✓نص قانون الوساطة البحريني على إلزامية اتفاق التسوية المنبثق عن الوساطة، بعد أن قرر له ذات الحجية المقررة قانوناً للحكم القضائي، وأعطاه قوة السند التنفيذي بعد توثيقه أو التصديق عليه بحسب الحال، وفقاً لما ورد في نص المادة ١٢منه.

✓أما المادة ١٣ منه ، فبينت آلية تنفيذ اتفاق التسوية المنبثق عن **الوساطة الدولية**.

هيئة التشريع والرأي القانوني
Legislation & Legal Opinion Commission

حالات لا يمكن تنفيذ اتفاق التسوية

- **المادة ١٤ من قانون الوساطة:** لا يجوز تنفيذ اتفاق التسوية إذا كان مخالفاً للنظام العام، أو كان موضوع النزاع غير قابل للتسوية من خلال الوساطة طبقاً لأحكام هذا القانون أو القوانين المعمول بها في المملكة .كما لا يجوز رفض التنفيذ بناءً على اعتراض الطرف المنفذ ضده، ما **لم يثبت تحقق أي من الحالات الآتية:**

١. ان أحد الأطراف لم يكن كامل الأهلية .
٢. ان اتفاق التسوية باطل أو غير قابل للتنفيذ طبقا للقانون الذي أخضعه له أطرافه أو القانون الذي ترى المحكمة أنه واجب التطبيق، أو أنه ليس ملزماً أو نهائياً، أو أنه قد تم تعديل هذا الإتفاق لاحقاً .
٣. أن الالتزامات التي تضمنها اتفاق التسوية قد نفذت أو أنها ليست واضحة أو غير مفهومة .
٤. أن قبول التنفيذ سيكون مخالفا لشروط اتفاق التسوية.
٥. أن الوسيط قد أخل بواجباته أو بالإجراءات إخلالاً جسيماً

هيئة التشريع والرأي القانوني
Legislation & Legal Opinion Commission

ماهي اتفاقية سنغافورة؟ وما مدى أهميته الانضمام لها؟

- جاءت اتفاقية الأمم المتحدة بشأن اتفاقات التسوية الودية الدولية المنبثقة من الوساطة في في إطار الجهود التي تبذلها لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي لمواصلة التنسيق والتوحيد التدريجيين للقانون التجاري الدولي.
- تهدف الاتفاقية الى توحيد إطار العمل الدولي لإنفاذ اتفاقيات التسوية المنبثقة من الوساطة المتعلقة بالمسائل التجارية الدولية.
- تم اعتماد الاتفاقية في ٢٠١٨، وأقرتها حوالي ٤٦ دولة.
- إن الاتفاقية تقع في ١٦ مادة، **وتحدد آليات الاعتراف بالوساطة الدولية** وحق الدول في الاستناد لقواعد الوساطة وأمور خاصة بالوسيط وحقوقه وكيفية اعتماده، وكذلك إجراءات الوساطة.

✓ **انضمت مملكة البحرين لهذه الاتفاقية.**

هيئة التشريع والرأي القانوني
Legislation & Legal Opinion Commission

كيف نقيس مدى فعالية الوساطة؟

✓على الصعيد الدولي تظهر الأرقام أنه وفي ظل إعمال قواعد الوسائل البديلة لفض المنازعات المعمول بها لدى غرفة التجارة الدولية، أن الوساطة تحتل المركز الأول كوسيلة يفضلها الأطراف ، ووصل معدل التسوية عبر الوساطة منذ ٢٠١٤ الى ٨٠% مقارنة بالوسائل الأخرى.

الخلاصة

ان التنظيم القانوني الذي يدعم الوساطة موجود ومنظم في مملكة البحرين، وهو متسق مع الاهتمام العالمي بالوساطة كطريق بديل لتسوية المنازعات/ ولكن نؤكد على أهمية وعي الافراد /الخصوم في إنجاح هذه الوساطة، ونؤكد على أهمية انضمام البحرين الى اتفاقية سنغافورة، وذلك استكمالا للجهود التي تبذلها المملكة في دعم التجاه الدولية وتوفير بيئة جاذبة للاستثمار، من خلال إيجاد سبل للعدالة الناجزة تتواكب مع الجهود الولية في تعزيز الوسائل البديلة لتسوية المنازعات التجارية الدولية ومن بينها الوساطة.

هيئة التشريع والرأي القانوني
Legislation & Legal Opinion Commission

الأسئلة والاستفسارات